CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/13/Add.5
23 March 1987
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف

اضافة

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

V.87-83410

Digitized by UN Library Geneva

الجزء الأول

تقييم عام للتقدّم المحرز

ما تنفك جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تنفذ مجموعة متنوعة من التدابير ، وضمنها تلك التدابير ذات الطابع التشريعي ، الرامية الى ضمان تمتع المرأة بالحقوق والحريات على أساس من المساواة مع الرجل . ومبدأ تساوي حقوق المرأة والرجل في كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية راسخ، من الوجهة التشريعية ، في المادة ٣٣ من دستور جمهورية بييلورسيا الاشتراكية السوفياتية . وقد رفع الاهتمام بتحسين ظروف المعيشة والعمل عند المرأة وللنهوض بحالتها في كل مجالات الحياة العامة الى مستوى سياسة الدولة ، وهو ظاهر من الناحية العملية في نظام خاص من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تنص على شبكة من الامتيازات أو المنافع الخاصة التي تمكّن المرأة من الجمع بنجاح بين دوريها كعاملة وكأم .

تشارك المرأة البييلوروسية بنشاط ، وعلى قدم المساواة مع الرجل ، في الحياة السياسية للجمهورية ، وتتوسع في استخدام حقها المضمون دستوريا في أن تنتخب وتنتخب في هيئات حكومة الدولة . وتمثل النساء أكثر من ٣٧ في المائة من أعضاء مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . ونحو نصف أعضاء المجالس المحلية لنواب الشعب . ومجمل الأمر أن النساء يمثلن ٦٤ في المائة من موظفي الوكالات التابعة لحكومة الدولة والادارة الاقتصادية والهيئات المسؤولة عن ادارة أنشطة المنظمات التعاونية والمنظمات العامة .

ويضمن التشريع النافذ الآن للمرأة في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية حقوقا مساوية لحقوق الرجل في الاختيار الحرّ للمهنة أو الوظيفة . وفي الارتقاء المهني ، وتساوي الأجور عن الأعمال المتساوية ، والاجازة المدفوعة الأجر .

وبالرغم من أن المادة ٣٣ من دستور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقيم للمرأة والرجل حقوقا متساوية (وبمقتضاها تتسع هذه المساواة حتى تشمل الفرص المتاحة في مجال التعليم والتدريب المهني وكذلك مجالات العمل وأجر العمل ، تتمتع المرأة في الممارسة الفعلية بعدد من الامتيازات أو المنافع الخاصة ، فهي بالتحديد لها الحق في معاش تقاعدي للشيخوخة منذ سنّ الـ ٥٥ وبعد فترة خدمة لا تقل عن ٢٠ عاما ؛ أما بالنسبة الى الرجال فعمر استحقاق المعاش التقاعدي هو ٦٠ سنة وبعد فترة في الوظيفة لا تقل عن ٢٥ عاما . وقد خفض هذا الشرط العمري في العديد من الوظائف ، حسب طبيعة العمل والظروف التي يؤدى فيها . كما تستحق هذا الامتياز نفسه المرأة التي أنجبت خمسة أطفال أو أكثر وربّتهم حتى سنّ الثامنة . وتقدّم هذه

Digitized by UN Library Geneva

الاستحقاقات في اطار نظام الضمان الاجتماعي الذي تموّله الدولة . وقد جرت العادة أن يدفع صندوق الضمان الاجتماعي استحقاقات النساء العاملات عن فقدان القدرة على العمل مؤقتا ، وعلاوات رعاية الأطفال المرضى ، ومعاشات عجز الشيخوخة وفقد المعيل ؛ واضافة الى ذلك تتلقى النساء المشار اليهن بطاقات دخول الى المصحات وبيوت الراحة ، ويتلقى أولادهن بطاقات دخول الى مخيمات الكشافة .

وتوخيا لايجاد حلول للمشاكل التي يستتبعها المضي في تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لمعيشة وعمل النساء ، والمساعدة المتاحة لهن لتربية أطفالهن ، تتخذ حكومة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الآن التدابير اللازمة لذلك ، وهي قد كلّفت وزارات الجمهورية وادارتها بصوغ التدابير الطويلة الأجل المناسبة .

كما أن خطط الدولة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية ، والتي يعدّها مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتكتسب قوة القانون بعد أن يقرّها مجلس السوفيات الأعلى للجمهورية ، تراعي توصيات اللجنة المعنية بظروف عمل ومعيشة النساء وبحماية الأم والطفل ، وهي اللجنة التي أنشئت ووضعت تحت سلطة مجلس السوفيات الأعلى في الجمهورية في عام ١٩٧٧ . وهذه اللجنة ترصد تنفيذ المهام ذات الصلة المتوخاة في اطار الخطة ، وترصد أيضا التقيّد بالتشريع المتصل بحماية حقوق المرأة . كما أنها تجمع وتحلّل البيانات المتعلقة بمختلف المناطق والفروع الاقتصادية لكي يجري ، لاحقا ، درسها وصياغة التوصيات الملائمة بشأنها . وثمة لجان مماثلة ذات وظائف مشابهة تعمل في مجموع المناطق الاقليمية الستة (الأوبلاستات) التي تتألف منها الجمهورية ، وكذلك تحت سلطة مجلس مينسك البلدي لنواب الشعب .

وفي عام ١٩٧٧ ، أنشئت اللجنة الدائمة المعنية بظروف عمل ومعيشة النساء وبحماية الأم والطفل ، والتابعة لمجلس نقابات عمال جمهورية بييلوروسيا . وهذه اللجنة تشترك في صياغة واستعراض المقترحات والتوصيات التي تستهدف ادخال التحسينات على ظروف معيشة النساء وعملهن وأوقات فراغهن ، وعلى حماية الأم والطفل . وثمة لجان مماثلة لهذه اللجنة تعمل تحت سلطة المجالس ولجان النقابات .

ويجري باستمرار توسيع الضمانات المادية والقانونية لمساواة المرأة بالرجل في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

وخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ازداد الناتج الاجتماعي الاجمالي في الجمهورية بنسبة ٢٦ر٥ في المائة ، وازداد الدخل القومي بنسبة ٣٢ر٥ في المائة بدلا من نسبة الـ ٢٣ر٣ في المائة التي كان من المتوقع بلوغها في اطار الخطة (وكان متوسط معدّل النمو السنوي للدخل القومي ٨ر٥ في المائة) . ونتيجة لذلك ، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ١٣ في المائة ، ومتوسط الأجر الشهري للعمال الصناعيين والمكتبيين

Digitized by UN Library Geneva

بنسبة ١٥ في المائة ، وازداد أجر العمل لعمال المزارع الجماعية بمعامل قدرة ١ر٥ ٠ وطرأ ازدياد نسبته ٢٦ في المائة على أموال الاستهلاك الاجتماعي ، التي فاقت ، في عام ١٩٨٥ ، مبلغ ٠٠٠ ٥ مليون روبل ٠ وسلّمت للاستخدام مبان سكنية تزيد مساحتها الاجمالية عن ٢٣ مليون متر مربع ، وبنيت وحدات جديدة من المستشفيات ورياض أطفال ودور الحضانة والمؤسسات الثقافية ومؤسسات الخدمة ٠ ووجّهت نسبة ٨٠ في المائة من الدخل القومي ، مباشرة ، الى تلبية احتياجات السكان ٠ وارتفعت المدفوعات والعلاوات المموّلة من أموال الاستهلاك الاجتماعي بما يزيد عن مبلغ ٠٠٠ ١ مليون روبل ٠

وتشكّل التدابير الرامية الى المضي في تحسين ظروف معيشة وعمل النساء وحماية الأمهات والأطفال جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع السوفياتي التي طرحت في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ٠

ووفقا للقانون المتعلق بخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، التي اعتمدها مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا استنادا الى قرارات المؤتمر الثلاثين للحزب الشيوعي لجمهورية بييلوروسيا ، من المتوخى أن يزيد الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ١٤ر٥ في المائة ، ومتوسط الأجر الشهري للعاملين الصناعيين والمكتبيين بنسبة ١٤ر٢ في المائة ، وأجر عمال المزارع الجماعية بنسبة ١٨ر١ في المائة ، وأموال الاستهلاك الاجتماعي بنسبة ٢٣ في المائة ٠ وسوف يشيّد ما يزيد على ٠٠٠ ٤٢٠ وحدة سكنية ، وسوف يستمر مستوى الرعاية الطبية في الازدياد ، وسيجري توسيع شبكة مرافق الصحة العامة ، كما سيجري تحسين نظام الشمول بالضمان الاجتماعي ٠

وتستهدف جميع هذه التدابير ضمان الجمع الرشيد بين العناصر العامة والأسرية في تنشئة الأطفال ، وتحسين أوضاع الأمهات العاملات ، وتقليل التفاوت في مستويات معيشة الأسر نتيجة وجود الأطفال ، وتهيئة ظروف معيشة مؤاتية للأسر الناشئة ٠

وتقوم مجالس المرأة بدور هام في ضمان التطبيق الناجح للتدابير المتخذة في الخطة ٠ وقد أدمجت هذه المجالس في اطار نظام موحّد داخل الجمهورية ٠ وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، عقد مؤتمر للمرأة على نطاق الجمهورية ، حيث أنشىء فيه مجلس المرأة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتولّت رئاسته السيدة نينا مازاي ، وهي نائبة رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٠

Digitized by UN Library Geneva

الجزء الثاني

تعليقات على كل مادة قائمة بذاتها من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تعليق على الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية

تؤيد نساء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا تاما المبادرات التي اتخذتها الدولة السوفياتية من أجل السلم ، وبصفة خاصة ، البرنامج الخاص بالقضاء الكامل الشامل على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، من أجل تخليص الجنس البشري من ويلات خطر تدمير الذات ، ومن أجل ضمان أمن أكيد للأجيال الحالية والمقبلة ، وهو تصريح ورد في البيان الذي ألقاه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الرئيس ميخائيل س. غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . وأعربت المرأة في بييلوروسيا عن ترحيبها مع بالغ الارتياح بقرار الحكومة السوفياتية بتمديد أجل وقفها للتفجيرات النووية حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، الذي استمر بعد ذلك حتى قامت الولايات المتحدة الأمريكية باجراء أول تفجير من هذا النوع .

وتشترك المرأة في بييلوروسيا اشتراكا نشطا في تعبئة الجهود الرامية الى استتباب السلم . ويشاركن في أعمال اللجنة البييلوروسية المعنية بالدفاع عن السلم ، وجمعية السلم البييلوروسية وغيرها من فروع مؤسسة السلم السوفياتية ، واللجنة الاقليمية للدفاع عن السلم . وكان من بين أعضاء اللجنة البييلوروسية للدفاع عن السلم البالغ عددهم ١٣٥ عضوا ، ٥٣ امرأة ، ويوجد ثلاث نساء في هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١١ عضوا . وتقوم المرأة بدور نشط في أعمال مؤسسة السلم السوفياتية ، وبصفة خاصة في فرعها البييلوروسي ، حيث تمثل النساء في مختلف لجانها ٤٥ في المائة .

وخلال الفترة التي بدأت من عام ١٩٨١ ، كانت جمهورية بييلوروسيا مسرحا لعدد من الأحداث الهامة التي أقيمت في اطار القضية العامة المتعلقة بتعزيز السلم ، واشتركت فيها أعداد غفيرة من النساء . وشملت هذه الأحداث ما يلي :

- أيار/مايو ١٩٨١ : "مسيرة السلم" في مدينة فيتبسك ، اشترك فيها ١٠ ٠٠٠ شخص ؛
- تموز/يوليه ١٩٨٢ : "مسيرة السلم لعام ٨٢" ، قامت بتنظيمها المنظمات النسائية المنادية بالسلم في البلدان الاسكندنافية ، واللجنة السوفياتية للدفاع عن السلم ولجنة المرأة السوفياتية . وكان خط رحلة المسيرة

Digitized by UN Library Geneva

ستوكهولم - هلسنكي - لننغراد - موسكو - مينسك . وبلغ مجموع عدد المشتركين فيها ٠٠٠ ٥٠ مقيمٌ من أهالي مينسك ، حيث شارك عدد النساء أكثر من النصف ؛

- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ : مظاهرة نسائية مناهضة للحرب في مدينة مينسك بلغ عدد المشتركين فيها ٠٠٠ ٧٥ شخص ؛
- أيار/مايو ١٩٨٤ : مظاهرة نسائية مناهضة للحرب في مدينة مينسك بلغ عدد المشتركين فيها ٠٠٠ ١٠٠ شخص ؛
- أيار/مايو ١٩٨٤ : اجتماع للشباب اشترك فيه ٠٠٠ ٥ شخص تحت شعار " أطفال الحرب ينادون بالسلم لأطفال كوكب الأرض" ؛
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ : مظاهرة مناهضة للحرب واجتماع لشبيبة الطلبة بلغ عدد المشتركين فيهما ٠٠٠ ٥٠ شخص ؛
- أيار/مايو ١٩٨٥ : اجتماع ضم ٠٠٠ ٦٠ شخص في قلعة أبطال برست ، اشترك فيه مبعوثو السلم من جمهورية بولندا الشعبية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ ومظاهرة واجتماع اشترك فيهما ٠٠٠ ١٠٠ شخص في مدينة مينسك ؛
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ : "مسيرة سلم" ضمت ٠٠٠ ٥٠ شخص خلال أسبوع العمل من أجل نزع السلاح في مدينة فيتبسك ؛ مظاهرات مناهضة للحرب ضمت ٠٠٠ ٣٠ شخص في موغليف وغرودنو ؛ مظاهرات واجتماعات مناهضة للحرب في سوليغورسك وبوريسوفو ومولودشنو وموزير بلغ عدد المشتركين فيها ٠٠٠ ١٠ شخص .

وقد أعلن مجلس السلم العالمي الفترة من ٧ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٦ "أسبوع عمل من أجل الأمن والتعاون في أوروبا" ، واحتفالا بهذا الحدث ، عقدت اجتماعات شعبية في كل حيّ من الأحياء المحلية بمدينة مينسك . واتخذت قرارات في هذه الاجتماعات وأرسلت الى مقرّ الأمم المتحدة . وكانت مدينة فيتبسك مسرحا لمظاهرة واجتماع اشترك فيهما ٠٠٠ ٥٠ شخص ، واعتمد فيهما نص خطاب موجّه الى حكومة الولايات المتحدة يناشدها الانضمام الى وقف التفجيرات النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي .

وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قامت مظاهرة وعقد اجتماع في مدينة برست تأييدا للمبادرات السلمية التي اتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . واشترك في تلك الأحداث ما يربو على ٠٠٠ ٤٠ عامل في تلك المدينة فضلا عن ١٦٠ ممثلا للجنة السلم لعموم بولندا .

ومثلت المرأة قرابة ٥٠ في المائة من المشتركين في الأنشطة السالفة الذكر . كما قمن بدور نشط في عدد من الاجتماعات الدولية المناصرة للسلم ، حيث عقدت عدة اجتماعات منها في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

Digitized by UN Library Geneva

وتجري لجنة بييلوروسيا للدفاع عن السلم اتصالات مع منظمات نسائية مناهضة للحرب مثل "الأمهات من أجل السلم" في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة و "الجدّات من أجل السلم" في الولايات المتحدة . وقد أجريت ، اجمالا ، اتصالات مع ٣٦ منظمة تقع مقارها في بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والنمسا ، وكندا ، ونيوزيلندا وغيرها من البلدان الأجنبية . وتستقبل اللجنة سنويا من ٥٠ الى ٧٠ وفدا أجنبيا ومجموعة سياحية . وقد سافرت وفود تمثل المرأة البييلوروسية الى الخارج بدعوة من المنظمات الدولية والوطنية المناضرة للسلم . وتحتل النساء مكانا في وفود بييلوروسيا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والى العديد من المنظمات الدولية الأخرى والهيئات التابعة لها .

تعليق على المادة ٢

تقررت المساواة في حقوق الرجل والمرأة في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، في الدستور الأول للجمهورية المعتمد في عام ١٩١٩ . كما ان هذه المساواة مكفولة في ظل دستور الجمهورية الساري حاليا ، الذي اعتمد في عام ١٩٧٨ ، والذي يتضمن على وجه الخصوص ، الأحكام التالية :

"المادة ٣٢ - جميع مواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية سواسية أمام القانون بصرف النظر عن أصلهم ، وانتمائهم العنصري والوطني ، وجنسهم ، وتعليمهم ، ولغتهم ، وموقفهم حيال الدين ، وطبيعة أعمالهم ، ومحال اقامتهم ، وسائر الظروف .

"وتكفل لمواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية المساواة في الحقوق في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ."

"المادة ٣٣ - يتمتع النساء والرجال في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بحقوق متساوية .

"وإعمال هذه الحقوق مضمون بمنح المرأة فرصا متكافئة مع فرص الرجل في الحصول على التعليم والتدريب المهني وفي مجالات التوظف والأجر مقابل العمل والترقية المهنية ، وكذلك في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وأيضا عن طريق تدابير خاصة لتوفير ظروف عمل آمنة للنساء ، ولحماية صحتهن ؛ من خلال ايجاد ظروف تمكن المرأة من الجمع بين العمل والأمومة ؛ وعن طريق الحماية القانونية للأمهات والأطفال ودعمهم المادي والمعنوي ، بما في ذلك منحهن اجازة مدفوعة الأجر واستحقاقات خاصة أخرى للنساء الحوامل وللأمهات ، والتخفيض التدريجي ليوم عمل المرأة ذات الأطفال الصغار ."

كما أن المساواة المكفولة لجميع المواطنين أمام القانون والمحاكم مقررة في المادة ٩ من مدونة الاجراءات الجنائية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

Digitized by UN Library Geneva

(التي اعتمدت في الدورة الرابعة للاجتماع الخامس للمحكمة العليا السوفياتية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠) ، والتي تنص على ما يلي :

"تسير العدالة في القضايا الجنائية وفقا لمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون والمحاكم ، بصرف النظر عن أصلهم ومركزهم الاجتماعي ومركزهم من حيث ملكياتهم ، وانتمائهم العنصري والوطني ، وجنسهم ، ودرجة تعليمهم ، ولغاتهم ، ومواقفهم حيال الدين ، وطبيعة وظائفهم ، ومحال اقامتهم ، وظروفهم الأخرى ."

وأي مظاهر للتمييز ضد المرأة معاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها ، وعلى وجه التحديد ، في الفصل ٩ من المدونة الجنائية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وعنوانه ، "جرائم ضد الحقوق السياسية والمتعلقة بالعمل والحقوق الأخرى للمواطنين" . وهذه العقوبات تتضمن عقوبات متوخاة للفصل غير القانوني للمرأة لأسباب شخصية ، على سبيل المثال، بسبب عدم رغبتها في التعايش (المادتان ١١٦ و ١٣٤) ، ولرفض تعيين امرأة حامل أو امرأة مرضع ، أو فصلها تأسيسا على هذه الأسباب (المادة ١٣٦) .

وان التشريع السوفياتي لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والممارسات التي نشأت في ظل تطبيقه ، تكفل على نحو أكيد المعاملة المتساوية والعادلة حتى للنساء الجانيات .

وفي جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يقرر عدد من مواد المدونة الجنائية ، ومدونة الأعمال التهذيبية ، والأحكام المتعلقة بالحبس الاحتياطي ، ظروف خاصة مميزة ومخففة للنساء اللاتي يقضين عقوبات مقيدة للحرية عن النظام المنصوص عليه بالنسبة للرجال . فوفقا للمادة ٣٧ من المدونة الجنائية للجمهورية ، يعتبر ظرفا مخففا كون المرأة حاملا وقت ارتكابها للجريمة .

وقد يسمح للنساء المدانات اللاتي يبدين ضميرا حيا ازاء أعمالهن ويراعين القواعد التي تنظم حبسهن ، أن يقمن خارج المستعمرة الاصلاحية أثناء وقت اعفائهن من العمل لأسباب الحمل والأمومة ، وكذلك لحين يستكمل الطفل عامه الثاني (المادة ٣٣ من مدونة الأعمال التهذيبية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) . وفي هذه الحالات ، تستقر النساء المدانات قرب منطقة المستعمرة ، ويخضعن للاشراف . ويجوز لهن ارتداء الملابس المدنية العادية وحمل النقود والاستفادة بها دون قيد ، كما يجوز لهن أن يرسلن الخطابات ، ويتلقين المواد المطبوعة والطرود والحوالات المالية ، وينظمن الاجتماعات بدون قيود ، الخ .

كما أن الموظفين والاداريين العاملين في مستعمرات العمل الاصلاحية للنساء المدانات يتألفون أساسا من الاناث .

ويضمن التشريع الساري في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، حقوق المرأة على نحو فعال . ويتم توجيه الاتهامات بموجب القانون في جميع حالات الاعتداء

Digitized by UN Library Geneva

على شرفهن وكرامتهن . ويوجد نص يقرر المسؤولية الجنائية لجرائم مثل الاغتصاب، والاجهاض غير المشروع في ظل ظروف تعرض صحة المرأة للخطر ، والرفض الكيدي لدفع نفقة الطفل ، وتشغيل أوكار الرذيلة ، وممارسة القوادة لتحقيق مكسب شخصي ، واكراه المرأة على الزواج ، أو منعها من الزواج ، وتعدد الزوجات أو تعدد الأزواج ، الخ .

المـــادة ٣

يجري تناول أحكام هذه المادة في التعليقات على المواد ذات الصلة في الاتفاقية

التعليق على المادة ٤

في معرض ايجاد حلول للمشكلة المعقدة "المرأة العاملة - الأمومة - تربية الأطفال" ، تؤخذ في الحسبان الخصائص الاجتماعية الاقتصادية النفسية - الفسيولوجية للمرأة ، والتي تجعل من الضروري استخدام نهج خاص لتوظيف عمل الأنثى . وتتطلب هذه الخصائص ، في المقام الأول ، ايجاد مضمون ملائم لتأديته في ظل ظروف ملائمة ، وثانيا ، ايجاد نظام عمل خاص لتمكين المرأة من أن تجمع بتبصر بين مهنتها العملية وأمومتها وأدوارها الأسرية الأخرى .

وتتمتع المرأة العاملة بامتيازات كثيرة بمقتضى استحقاقاتها في اطار الضمان الاجتماعي ، وهي تلك الاستحقاقات التي تقوم الدولة بتوفيرها ودفعها .

وقد وضعت ونفذت في بييلوروسيا سلسلة من التدابير بغرض تحسين ظروف عمل المرأة وفقا لمرسوم الحكومة ونقابات العمال "بشأن وضع مستويات جديدة للحدود القصوى للأحمال المسموح بها ، بالنسبة للنساء اللاتي يعملن في رفع وتحريك الأحمال الثقيلة يدويا" ، وهو المرسوم المعتمد في عام ١٩٨١ ، وكذلك وفقا للمرسوم "المعني بمستويات الحدود القصوى المسموح بها للأحمال بالنسبة للنساء اللاتي يعملن في رفع وتحريك الحمولات الثقيلة يدويا" ، وهو المرسوم المعتمد في عام ١٩٨٢ . وتمنع هذه الصكوك القانونية تشغيل الأنثى في العمليات التي تكون عنيفة أو مؤذية بوجه خاص لصحة المرأة في مؤسسات الصناعات الثقيلة ، وكذلك في العمل تحت الأرض . وقد صيغت الأحكام العامة بشكل أكثر تحديدا باعتماد قائمة خاصة بعمليات الانتاج ، والمهن والعمليات التي يحظر فيها تشغيل الاناث ، بما في ذلك المهن مثل مشغل الجرافة الآلية ، وسائق الشاحنة التي تزيد قدرة حمولتها على ٢ر٥ طن ، واللحام ، والأعمال التي تنطوي على أداء عمليات يدخل فيها استخدام مواد سامة ، الخ . ولا يجوز استخدام المرأة لحمل أغراض ثقيلة تتجاوز حدود الوزن المقررة .

كما أن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية طرف في عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بضمانات توظيف المرأة ، وعلى وجه الخصوص في الاتفاقية المتعلقة بتوظيف المرأة في جميع أنواع العمل تحت الأرض وفي المناجم .

Digitized by UN Library Geneva

تعليقات على المادة ٥

يرتكز تشريع جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على مبدأ المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ويتمثل هدف هذا التشريع في تحقيق الاستئصال الكامل للتحيز والقضاء على الأعراف الكامنة في فكرة تدني أو تفوق أي من الجنسين . وتشتمل مدونة الزواج والأسرة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على نص مفاده أن من أهدافها القضاء على آثار وأعراف الماضي الضارة في العلاقات الأسرية .

ومن الأدوار الهامة لوسائل الاعلام ، القضاء المبرم على الأنماط البالية المتعلقة بدور المرأة في الأسرة . كما أن المشاكل التي قد تنشأ في هذا الصدد تجري مناقشتها في برامج الاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية العادية ("Semja"، "Podruga"، "Alesja") . وهذه المشاكل تحظى باهتمام خاص في المجلة الخاصة للمرأة Rabotnitsa i sjaljanka ("المرأة العاملة والمرأة الريفية") ، بالاضافة الى الأبواب التي تتناول نفس المواضيع وتنشر في كثير من المنشورات الدورية . وفي معرض اشارة اهتمام الجمهور بهذه المسائل ، يجري التأكيد على زيادة حجم المعلومات وتحسين نوعيتها ، وكذلك على جعل عمل وسائل الاعلام أكثر فعالية من الناحية التنظيمية .

كما أن للنظام التعليمي ، الذي يبدأ من الحضانة ويمتد لغاية المعهد العالي للتعليم ، وظيفة هامة يؤديها في ارساء الشعور باحترام المرأة وفي تعزيز الاعتراف بتساوي دورها في دروب الحياة ، بما في ذلك مجال علاقات الأسرة والأمومة . ومنذ عام ١٩٨٣ ، والمدارس الثانوية تتضمن في مناهجها دورة خاصة مدتها سنتين عن "أخلاقيات وسيكولوجية الحياة الأسرية" . وقد تم تجهيز عدد من الكتب الدراسية للطلاب ، والمعينات المنهجية للمدرسين ، كمواد مرافقة .

ووفقا لتشريع الأسرة والزواج ، يشارك الزوجان في حل المسائل المتعلقة بتربية الأطفال (المادتان ٢٠ و ٦٥ من مدونة الزواج والأسرة بجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) . ويتمتع الأب والأم بحقوق وواجبات متساوية فيما يتعلق بأطفالهن . وما يفتأ هذا المبدأ ينطبق على الوالدين حتى في حالة انفساخ رابطة زواجهما (المادة ٦٤ من المدونة) .

ويتطلب القانون من الوالدين ، في تربية أطفالهم ، أن يبديا الاهتمام بتربيتهم النفسية ، ودراساتهم ، واعدادهم لمهن مفيدة اجتماعيا . كما يتضمن القانون تأكيدا صريحا بعدم جواز ممارسة الحقوق الوالدية بطريقة تتعارض مع مصالح الأطفال (المادة ٦٢) .

تعليقات على المادة ٦

تستبعد طبيعة النظام الاشتراكي مسببات الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة . وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية طرف في الاتفاقيات الدولية التالية : اتفاقية قمع الاتجار بالنساء والأطفال ، واتفاقية قمع الاتجار بالنساء والقصر

Digitized by UN Library Geneva

واتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير ، واتفاقية الرق ، والاتفاقية التكميلية للقضاء على الرق وتجارة الرقيق ، والنظم والعادات المشابهة للرق .

وينص تشريع جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على نطاق كامل من التدابير التي تستهدف منع اساءة معاملة المرأة . فالمواد ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ من المدونة الجنائية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تنص صراحة على عقوبات أساسية تتعلق بالاغتصاب ، واكراه المرأة على الجماع ، والوقاع مع شخص غير بالغ جنسيا .

تعليقات على المادة ٧

ان هدف سياسة الدولة السوفياتية يتمثل في تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والحياة العامة . كما أن حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الادارة المباشرة لشؤون الدولة ، مكفول بمقتضى دستور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وعلى وجه الخصوص بموجب المادة ٤٦ ، التي تنص على ما يلي :

"يتمتع مواطنو جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالحق في المشاركة في ادارة شؤون الدولة والشؤون العامة ، وفي مناقشة واعتماد القوانين والقرارات ذات الأهمية الوطنية والمحلية .

"وهذا الحق مكفول بامكانية التصويت والانتخاب لمجالس نواب الشعب والهيئات الحكومية المنتخبة الأخرى ، والمشاركة في المناقشات والانتخابات على نطاق الأمة ، وفي ممارسة الرقابة الشعبية ، وفي أعمال وكالات الدولة ، وفي المنظمات العامة وفي الهيئات الطوعية غير الحكومية ، وفي الاجتماعات التي تنظمها تعاونيات العمل ، في محل اقامة الفرد ."

وقد تقرر بالفعل حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات ، وذلك بموجب دستور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية المعتمد في عام ١٩١٩ . وتنص المادة ٨٥ من دستور بييلوروسيا الساري حاليا والمعتمد في عام ١٩٧٨ على أن : "تعد انتخابات النواب انتخابات عامة : ويتمتع جميع مواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الذين بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم بالحق في التصويت والانتخاب ، باستثناء الأشخاص الذين أعلن قانونيا عن جنونهم ."

ويشارك في الانتخابات جميع النساء تقريبا اللاتي بلغن الثامنة عشرة من أعمارهن . وأما النساء اللاتي يعشن في مجتمعات محلية نائية ، حيث لا توجد أماكن للتصويت ، فيتم امدادهن ، كالرجال أيضا ، بوسائل انتقال لاحضارهن الى الأماكن التي يمكنهن فيها الادلاء بأصواتهن . وأما في حالة الأشخاص الذين لا يتمكنون بسبب حالتهم الصحية ، أو لأسباب أخرى ، من الحضور شخصيا لأماكن الانتخاب فتنقل الصناديق الانتخابية الى محال اقامتهم . ولا توجد احصاءات مستقلة محتفظ بها في جمهورية بييلوروسيا

Digitized by UN Library Geneva

بشأن النسبة المئوية للنساء اللاتي يباشرن التصويت ، ولكن بعض المؤشرات لمعدل المشاركة في التصويت يمكن استنباطها من أن ما نسبته ٩٩ر٩٩ في المائة من جميع الأشخاص الذين لهم الحق في التصويت قاموا بالتصويت فعلا في انتخابات عام ١٩٨٥ لمجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وانتخابات المجالس المحلية لنواب الشعب . وقد انتخب ما مجموعه ١٨٠ امرأة ، أي ما نسبته ١ر٣٧ في المائة من جميع النواب ، لمجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلورسيا الاشتراكية السوفياتية ، في حين انتخب ٦٧٣ ٤٢ امرأة ، أي ما نسبته ٩ر٤٩ في المائة من جميع النواب ، للمجالس المحلية التابعة لنواب الشعب .

وتشارك النساء النائبات في مناقشة التشريع المقترح ، وفي اعتماد القوانين، وفي الموافقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك في الموافقة على ميزانية الدولة ، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بأهم قضايا السياسة المحلية والأجنبية . كما أن النساء أعضاء في لجان مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وفي لجان المجالس المحلية لنواب الشعب .

وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، اعتمدت الحكومة المرسوم المتعلق باللجان الدائمة التابعة للمجالس النيابية الشعبية المحلية لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، وهو المرسوم الذي يحدد المبادئ الأساسية الخاصة بتنظيم هذه اللجان وبأنشطتها وتكوينها . وتشمل هذه الهيئات لجانا معنية بصورة مباشرة بالمشاكل المتعلقة بأوضاع المرأة في العمل والمعيشة وبحماية الأم والطفل (المادة ١٤) ؛ ولجانا معنية بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي (المادة ١٩) ؛ ولجانا أخرى معنية بالاسكان وتخطيط المدن والخدمات والمرافق البلدية (المادة ٢١) .

وشهد شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ اعتماد مرسوم صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وهيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى ، ومجلس وزارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز دور ومسؤولية المجالس النيابية الشعبية ، بغية تعجيل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وقد نص هذا المرسوم بوجه خاص على زيادة درجة المسؤولية المسندة الى المجالس من أجل الوفاء باحتياجات الجمهور في مجالات الاسكان والمرافق الاجتماعية والثقافية وخدمات المرافق العامة .

وتلعب المرأة دورا نشطا في عمل النقابات العمالية . وقد اختيرت ٥٠٠ ١١٧ امرأة (٢ر٦٠ في المائة من مجموع الأشخاص المنتخبين) عام ١٩٨٥ ليعملن بوصفهن رئيسات للجان نقابات المؤسسات التجارية وللمنظمات النقابية ؛ وانتخبت ٩٧ امرأة (٥ر٥٠ في في المائة) للهيئات الادارية في المجلس النقابي لجمهورية بييلوروسيا ؛ و ٤٢٧ امرأة (٣ر٥٣ في المائة) لشغل مناصب مماثلة في المجالس الاقليمية ؛ و ٠٦٤ ١ امرأة (١ر٥٢ في المائة) لشغل مراكز أرفع مرتبة في اللجان النقابية الفرعية على نطاق الجمهورية . وتحتل النساء رئاسة العديد من اللجان النقابية الفرعية .

Digitized by UN Library Geneva

وتتمتع النساء بتمثيل واسع في الهيئات الانتخابية التابعة للحزب الشيوعي في بييلوروسيا بما في ذلك اللجنة المركزية . ويشغلن فضلا عن ذلك مراكز عليا كرئيسات للمؤسسات التجارية والمنظمات وكقضاة ومدّعيات عامات ومديرات مزارع حكومية ومديرات لمدارس مرحلة الثماني سنوات ومديرات مدارس ثانونية . وتوجد امرأة في كل من منصب نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ومنصب أمين هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا ، كما توجد وزيرتان ونائبتا وزير. وعموما ، تشكل النساء نسبة ٦٤ في المائة من موظفي أجهزة الدولة والحكومات المحلية والادارة الاقتصادية وموظفي الهيئات المنوطة بمسؤولية ادارة أنشطة المنظمات التعاونية والعامة .

وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، اعتمد مرسوم صادر عن هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا يقرّ القانون المتعلق باجتماعات المواطنين وفقا لمكان اقامتهم وبانشاء لجان أهلية (على مستوى القرية والشارع والحي والمنازل) في جمهورية بييلوروسيا . ويؤكد هذا القانون على أن انشاء نظام اجتماعات الأهالي يوفر محفلا لمشاركة السكان بصورة مباشرة في ادارة شؤون الدولة والشؤون العامة وفي اتخاذ قرارات تتعلق بأمور ذات آثار محلية ووطنية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأعمال المؤسسات التعليمية والثقافية ، ومؤسسات الرعاية الصحية ، ومرافق الألعاب الرياضية ، ومؤسسات تجارة التجزئة والمؤسسات العامة لتقديم الوجبات الغذائية ، وخدمات المرافق. وتدرس اجتماعات الأهالي هذه مشاريع القوانين وغير ذلك من تشريعات الأجهزة العليا لسلطة الدولة وادارتها ، كما تدرس قرارات المجالس المحلية المطروحة للمناقشة العامة ، وتتيح هذه الاجتماعات فضلا عن ذلك فرصة للمشتركين فيها كي يلمّوا بالتشريعات الراهنة وبأهم القرارات الصادرة عن المجالس النيابية المحلية وأجهزتها التنفيذية . ويحدد هذا القانون أيضا دور لجان القرى والأحياء والمناطق والمنازل بوصفها وسائل للنشاط المجتمعي الطوعي من جانب السكان بهدف تعزيز تنمية المبادرات المفيدة والبنّاءة لدى الجمهور والمساعدة على اشتراك قاعدة عريضة من المواطنين في حل المشاكل المتصلة بالعمل والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الثقافية .

التعليق على المادة ٨

تلعب المرأة في جمهورية بييلوروسيا حاليا دورا نشطا في العمل الذي تضطلع به المنظمات الدولية ، اذ تشترك على أساس دائم في أنشطة الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر هيئاتها ووكالاتها المتخصصة . وتتمتع بتمثيل عريض في الوفود المبعوثة الى الخارج من قبل أجهزة الدولة والمؤسسات العلمية والثقافية والرياضية في الجمهورية.

التعليق على المادة ٩

وفقا للتشريع المعمول به في جمهورية بييلوروسيا ، لا يرتّب زواج المواطن البييلوروسي من أجنبية أو المواطنة البييلوروسية من أجنبي كما لا يرتّب فسخ هذا

Digitized by UN Library Geneva

الزواج ، أي أثر على جنسية أي منهما . وبالتالي لا ترتّب حيازة أو فقدان أي من الزوجين للجنسية البييلوروسية ، وبالتالي لجنسية الاتحاد السوفياتي ، أي أثر على جنسية الزوج الآخر .

وجمهورية بييلوروسيا من الدول الأطراف في اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة .

وتنص المادة ٣١ من دستور جمهورية بييلوروسيا المعنية بجنسية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتكافؤ الفرص للمواطنين نصا صريحا على أن كل مواطن بييلوروسي هو من مواطني الاتحاد السوفياتي . وتخضع أسباب واجراء حيازة أو فقدان الجنسية السوفياتية لأحكام قانون جنسية الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٧٨ . وينص هذا القانون على جواز اكتساب هذه الجنسية بالولادة ، أي بولادة الطفل لأبوين من مواطني الاتحاد السوفياتي (المادة ١٠ ، الفقرة ١) . ويعتبر الطفل المولود لأبوين كانا يحملان جنسية الاتحاد السوفياتي عند ولادته ، مواطنا سوفياتيا سواء ولد داخل الاتحاد السوفياتي أو خارجه (المادة ١١) .

ويتضمن هذا القانون أيضا أحكاما تقرر متى يكون للطفل أن يتمتع بالجنسية السوفياتية عندما يكون أحد والديه مواطنا سوفياتيا . وتنص المادة ١٢ من القانون على أنه اذا اختلفت جنسيتا الوالدين وكان أحدهما سوفياتي الجنسية عند ولادة الطفل، يعتبر هذا الطفل مواطنا سوفياتيا في الحالتين التاليتين : (أ) اذا ولد داخل الاتحاد السوفياتي ؛ و (٢) اذا ولد خارج الاتحاد السوفياتي وكان للوالدين ، عند ولادته ، أو لأحدهما ، محل اقامة دائم في أراضي الاتحاد السوفياتي . أما اذا اختلفت جنسيتا الوالدين وكان أحدهما مواطنا سوفياتيا عند ولادة الطفل ، وكان للأبوين محل اقامة دائم حينذاك خارج الاتحاد السوفياتي ، تقرر جنسية هذا الطفل المولود خارج الاتحاد السوفياتي بموافقة كلا الأبوين .

واذا كان أحد الأبوين عند ولادة الطفل مواطنا سوفياتيا وكان الآخر عديم الجنسية أو مجهول الهوية ، يعترف بالولد كمواطن سوفياتي بصرف النظر عن مكان ولادته (المادة ١٢ من القانون) . وتضمن هذه الأحكام من قانون الجنسية ، بقدر الامكان ، أن تحل المشكلة في صالح الاعتراف بالطفل كمواطن سوفياتي ، فتساعد بذلك على الحيلولة دون وجود أطفال عديمي الجنسية ، أو تعمل على الحد من عددهم على الأقل . واذا كان كلا الأبوين مواطنين في نفس البلد ، تقرر مسألة جنسية الأطفال وفقا لمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ، ويعني ذلك أن القانون يستبعد مكانية تفضيل جنسية والد الطفل بأي شكل .

وفي ٢٧ آب/أغسطس اعتمدت الحكومة مرسوما صادرا عن هيئة رئاسة المجلس السوفياتي الأعلى لجمهورية بييلوروسيا "بشأن الاجراء الخاص بمنح جنسية الجمهورية البييلوروسية"، الذي يجوز بموجبه منح هذه الجنسية ، وبالتالي جنسية الاتحاد السوفياتي ، للمواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية المقيمين اقامة دائمة في أراضي الجمهورية البييلوروسية اذا تقدموا بطلبها ، وذلك بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الوطني ، وجنسهم وتعليمهم ولغتهم .

Digitized by UN Library Geneva

التعليق على المادة ١٠

حددت المبادىء الأساسية التي يقوم عليها نظام التعليم في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في المادة ٤٣ من دستورها التي تنص على ما يلي : "لجميع مواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الحق في الحصول على التعليم .

"وهذا الحق مكفول بواقع مجانية التعليم بجميع أشكاله ؛ وبوجود التعليم الثانوي الالزامي العام لجميع الشباب ؛ وبالتطوير الموسّع للتعليم المهني - التقني والثانوي التخصّصي ، والتعليم العالي على أساس صلة المادة التعليمية بالحياة والنشاط الاقتصادي ؛ وبتوسيع دورات التعليم بالمراسلة والتعليم المسائي ؛ وبتوفير الدولة منحا دراسية واستحقاقات للطلبة وسائر الأشخاص الملتحقين بالبرامج التعليمية ؛ والتوزيع المجاني للكتب المدرسية ؛ وامكانية الالتحاق بمدرسة توفر التعليم باللغة الأصلية ، وخلق ظروف ملائمة للتعليم الذاتي."

وبفضل التنفيذ العملي لاحكام الدستور حصلت المرأة على فرص واسعة للوصول الى التعليم بجميع أشكاله . كما تستطيع المرأة في جمهورية بييلوروسيا ، بفضل مساواتها الكاملة على الصعيد الاجتماعي ، أن تحصل على أية وظيفة أو مهنة وفقا لميولها وكفاءتها المهنية وأهليتها وتبعا لاحتياجات المجتمع ، ولكن دون أن ينطوي ذلك على ظروف عمل من النوع الذي قد يضر بصحتها . وبموجب نص المادة ٢٠ من مدونة الزواج والأسرة لجمهورية بييلوروسيا ، لا يقيد الزواج المرأة في اختيارها للوظيفة أو المهنة أو مكان الاقامة .

ويعتبر ادخال التعليم الالزامي العام أعظم انجاز تحقق في مجال التعليم في الحقبة الأخيرة . وفي الوقت الحاضر فان نسبة ٩ر٩٩ في المائة من الشبان والشابات ، يتابعون عقب اتمام التعليم المدرسي الذي يستغرق ثماني سنوات ، تعليمهم الثانوي في الصفوف العليا لمدارس التعليم الثانوي العام وفي مدارس الحرف الفنية الثانوية ومعاهد التعليم الثانوي التخصّصي . وأدخل في عام ١٩٨٤ نظام مجانية الكتب التعليمية لجميع تلاميذ مدارس التعليم العام .

وتوجد في الوقت الحالي ٠٠٠ ٧٧٩ امرأة متخصصة ذات تعليم تخصّصي عالي أو ثانوي موظفة في مجال الاقتصاد الوطني (مقابل ٠٠٠ ٦٦٣ امرأة في عام ١٩٨٠) . وتشكل النساء نسبة ٤ر٥٥ في المائة من اجمالي عدد المتخصصين ذوي التعليم العالي (مقابل نسبة ٤ر٥٤ في ١٩٨٠)، ونسبة ٢ر٦٥ مقابل نسبة ٥ر٦٤ في المائة على التوالي ، من المتخصصين ذوي التعليم الثانوي التخصّصي . وهذه النسب يحتمها تكوين الهيئة الطلابية التي تشكل الطالبات أكثر من نصفها (نسبة ٥٥ في المائة من بين الملتحقين بمعاهد التعليم العالي ونسبة ٥٩ في المائة من بين الملتحقين بالكليات الثانوية التخصصية) . وتبدي النساء أعظم اهتمام بالمهن التي في مجالات الاقتصاد والقانون (نسبة ٧٧ في المائة من الطلبة) ، والتربية والفنون والتصوير السينمائي (نسبة ٧٣ في المائة) ، والرعاية الصحية ، والتربية البدنية والألعاب الرياضية (نسبة ٥٥ في المائة) . وأخذت نسبة النساء

Digitized by UN Library Geneva

العاملات في المجال العلمي تزداد ، وتبلغ هذه النسبة حاليا ٤٠ في المائة من مجموع العاملين في هذا المجال .

وشهدت السنة الأكاديمية ١٩٨٥ - ١٩٨٦ في جمهورية بييلوروسيا التحاق ٠٠٠ ٨٤٧ ٣ شخص بفرع أو آخر من فروع التعليم (مقابل ٠٠٠ ٦٢٧ ٣ في السنة الأكاديمية ١٩٨٠- ١٩٨١)، وقد تسجّل ٠٠٠ ١٦١ شخص في مدارس الحرف الصناعية (مقابل ٠٠٠ ١٥٠ في السنة الأكاديمية ١٩٨٠ - ١٩٨١) ، وكان هناك ٠٠٠ ١٨٢ شخص يتابعون الدراسات في مؤسسات التعليم العالي (مقابل ٠٠٠ ١٧٧ في السنة الأكاديمية ١٩٨٠ - ١٩٨١) .

وتوجد خطط لبناء مدارس في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تستوعب ٠٠٠ ٢٧٢ طالب . وخلال هذه الفترة ، ستوفر مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية التدريب لما يربو على ٠٠٠ ١٥٠ شخص ، وستوفره الكليات التقنية لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ متخصص .

واعتمدت الحكومة في ٢٠ حزيران/يونيه مرسوما صادرا عن مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا "بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ المقررات المتخذة في الدورة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي المعقودة في نيسان/ ابريل ١٩٨٤ ، والدورة الأولى للاجتماع الحادي عشر لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، بشأن المجالات الأساسية في اصلاح نظام التعليم العام ونظام المدارس المهنية" . ويستهدف الاصلاح بموجب هذا المرسوم الارتقاء بعمل نظام التعليم العام ونظام المدارس المهنية الى مستوى نوعي جديد . والتدابير المتوخاة تستهدف بوجه خاص ، زيادة التوسع في التدريب المهني للفتيات ؛ والوفاء على نحو أكمل باحتياجات سكان المدن والأرياف الى مراكز للأطفال للمرحلة قبل المدرسية ، مع ايلاء اهتمام خاص للمدن التي لديها نسبة كبيرة من النساء العاملات بأجر ؛ وزيادة استغلال امكانيات بناء رياض للأطفال ودور للحضانة النهارية لخدمة هذه الأغراض ، ولاقامة المؤسسات التعليمية والتربوية من طراز "رياض الأطفال المدرسية" الجديد ، في القرى .

ومن المقرر الانتهاء في غضون الفترة الخمسية الراهنة من العمل الأساسي في مهمة تزويد السكان بمؤسسات معنية بالفترة ما قبل المدرسية . وهناك خطط بهذا الصدد لبناء رياض أطفال لاستيعاب ٠٠٠ ١٦٠ طفل .

واعتمد في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ مرسوم صادر عن مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا معنون "حول المدارس الداخلية للتعليم العام ورياض الأطفال وسائر المعاهد الداخلية". وستتخذ بموجب هذا المرسوم تدابير اضافية لادخال المزيد من التحسينات على العمل الذي تضطلع به المدارس الداخلية للتعليم العام ورياض الأطفال وسائر المعاهد الداخلية، ولضمان توفيرها الشروط اللازمة لتعليم الأطفال الذين لديها وتربيتهم وتزويدهم بالرعاية الطبية .

التعليق على المادة ١١

ليس لدى جمهورية بييلوروسيا أي نوع من التمييز ضد المرأة في مجال التوظيف . وهناك عدد من الضمانات المادية والقانونية التي تكفل مبدأ المساواة في الحقوق

Digitized by UN Library Geneva

بين المرأة والرجل . وقد وضعت هذه الضمانات في دستور جمهورية بييلوروسيا وتشمل الحق في العمل ، والحق في تقاضي أجر تضمنه الدولة يتناسب مع كمية ونوعية العمل المنجز (المادة ٣٨) ، والحق في الراحة (المادة ٣٩) ، والحق في توفر ظروف عمل صحية ومأمونة (المادة ٤٠) ، والحق في التدريب المهني المجاني والارتقاء بالمؤهلات الوظيفية (المادة ٣٨) ، والحق في ضمان مادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض أو بعد فقدان القدرة على العمل (المادة ٤١) . ويتأكد حق المرأة في تكافؤ الفرص في مكان العمل وفي المساواة في الأجور والارتقاء الوظيفي ، بموجب أحكام المادة ٣٣ من الدستور التي تنص على "تمتع النساء والرجال في جمهورية بييلوروسيا بحقوق متساوية" .

ويشترك السواد الأعظم من سكان جمهورية بييلوروسيا الاناث ، القادرات بدنيا (حوالي نسبة ٩٣ في المائة) ، في شكل ما من أشكال النشاط الاقتصادي . وتشكل النساء نسبة ٥٣ في المائة من مجموع عدد العمال . وتمثل النساء العاملات نسبة كبيرة من الأشخاص الموظفين في مجال التعليم (نسبة ٧٥ في المائة) ، وفي مجال الصحة العامة والتربية البدنية (نسبة ٨٢ في المائة) ، والتجارة والمطاعم العامة وعمليات الائتمان والتأمين الحكومي (نسبة ٨٥ في المائة) ، وفي المجال الثقافي (نسبة ٧٧ في المائة) ، وفي أجهزة حكومة الدولة والادارة الاقتصادية وفي الهيئات المنوطة بمسؤولية ادارة أنشطة المنظمات التعاونية والعامة (نسبة ٦٦ في المائة) وفي مجال العلم وقطاع الدعم العلمي (نسبة ٥٥ في المائة) .

وتتجلى النتيجة المباشرة للتقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا في أن الصناعة قد أصبحت مجال العمل الرئيسي للمرأة . ويعمل أكبر عدد من النساء في صناعات الهندسة الدقيقة والأجهزة اللاسلكية حيث يشكلن من ٦٥ الى ٦٧ في المائة من مجموع الأيدي العاملة .

وينص على تدابير تهدف الى ضمان الظروف العملية الضرورية للمرأة ، في العقود الجماعية التي يخضع لها موظفو المؤسسات التجارية والتي تتضمن بندا خاصا بعنوان "الظروف العملية والمعيشية للمرأة العاملة وتوفير المساعدة في تنشئة الأطفال" . وقد ورد ذكر التدابير المتخذة على الصعيد الوطني بهذا الصدد في اطار التعليق على المادة ٤ من الاتفاقية .

ويحظى موضوع الارتقاء بمؤهلات المرأة باهتمام كبير في الجمهورية . وتهون الجهود المبذولة لهذه الغاية ، لا بفضل تمتع المرأة بنفس فرص الرجل في الحصول على التعليم وفي الوصول الى برنامج متدرج لتحسين المهارات فحسب ، بل وبفضل انشاء نظام تفضيلي لتزويدها بالتدريب المهني واعادة التدريب .

وفي عام ١٩٨٥ ، بلغ عدد الأعضاء العاملين في الجمعيات العلمية والتقنية في الجمهورية ٧٠٠ ٥٥٠ شخص منهم ٣٠٠ ٢٥٣ امرأة . وقد امتازت أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ من النساء من خلال اقتراحاتهن الترشيدية واختراعاتهن .

ولا يجيز التشريع البيلوروسي الخاص بالعمال رفض توظيف المرأة على نحو تعسفي أو تخفيض أجرها لأسباب تعود لكونها حامل أو مرضع . ولا يجوز أن تطرد من العمل المرأة

Digitized by UN Library Geneva

الحامل والمرضع والتي لديها أطفال دون السنة ، بمبادرة من الادارة ، ما لم يكن ذلك في حالة التصفية الكاملة للمؤسسة أو الشركة أو المنظمة المعنية ، ويتعين حينذاك أن يقترن الطرد من الخدمة ، وإن كان جائزا ، بالالحاق بوظيفة في موقع آخر .

وتتمتع المرأة العاملة بالعديد من الامتيازات في اطار استحقاقات الضمان الاجتماعي التي توفرها الدولة وتقوم بتمويلها . وتستخدم أموال الضمان الاجتماعي لدفع الاستحقاقات الى المرأة العاملة في حالة فقدانها المؤقت للقدرة على العمل ، وفي حالة الحمل والأمومة والولادة ، ورعاية الأطفال المرضى ، ومعاشات الشيخوخة والعجز ، وفقدان المعيل ، ولجوازات السفر الى المصحات ودور الراحة والى مخيمات الروّاد بالنسبة لأطفالها .

واعتمدت الحكومة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ مرسوما صادرا من هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية بييلوروسيا يعدّل ويستكمل مدونة القوانين العمالية لجمهورية بييلوروسيا . وعلى سبيل المثال ، استكملت المادة ١٦٧ لتتيح للمرأة ، بناء على طلبها ، وعقب اجازة حمل وأمومة مدفوعة الأجر لمدة ٥٦ يوما قبل الوضع و ٥٦ يوما بعده (٧٠ يوما في حالة الولادة غير الطبيعية أو ولادة طفلين أو أكثر) ، أن تمنح اجازة بأجر جزئي لرعاية طفلها الى أن يتم عامه الأول ، وستتقاضى أثناء هذه الفترة علاوة بوصفها أحد استحقاقات التأمين الاجتماعي التي توفرها الدولة . ويجوز أيضا أن تمنح ، بناء على طلبها ، اجازة اضافية غير مدفوعة الأجر لرعاية طفلها أثناء الأشهر الـ ١٨ الأولى من حياته . وقد أدخل تعديل على نص المادة ١٦٨ لزيادة فترتي الاجازة بأجر جزئي والاجازة بدون أجر للمرأة التي تبنت طفلا دون الـ ١٨ شهرا من العمر. وينص المرسوم ، وفقا لهذه التعديلات ، على أشكال جديدة من استحقاق التأمين الاجتماعي التي تقدمها الدولة للمرأة فيما يتعلق برعاية الطفل حتى عامه الأول .

التعليق على المادة ١٢

تعتبر حماية صحة السكان احدى المهام الاجتماعية الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومة في جمهورية بييلوروسيا . وينص دستور الجمهورية على تشغيل وتوسيع نظام الدولة للرعاية الصحية (المادة ٢٤) كما يقرر حق المواطنين في خدمات الرعاية الصحية بموجب أحكام المادة ٤٠ التي تنص على ما يلي :

"لمواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الحق في حماية صحتهم . ويصان هذا الحق من خلال : الرعاية الطبية المؤهلة الموفرة مجانيا في مؤسسات الرعاية الصحية التي تديرها الدولة ؛ والتوسع في شبكة مراكز العلاج وتحسين الصحة ؛ وزيادة تطوير وتحسين هندسة السلامة الصناعية والمرافق الصحية الصناعية ؛ وتنفيذ برامج وقائية عريضة القاعدة ؛ واتخاذ تدابير تستهدف تأمين بيئة صحية ؛ والاهتمام الخاص بصحة جيل الشباب ، بما في ذلك حظر عمل الأطفال أيا كان شكل هذا العمل ما لم يكن متصلا بالتدريب والتوجيه العمليين ؛ واجراء البحوث العلمية التي تستهدف الحد من الأمراض والوقاية منها وضمان حياة مديدة ونشطة لجميع المواطنين ."

Digitized by UN Library Geneva

وتستند الضمانات التي ينص عليها الدستور الى الارتقاء المستمر في عمل نظام الرعاية الطبية بكامله .

وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، اعتمد مرسوم صادر عن المجلس السوفياتي الأعلى لجمهورية بييلوروسيا "حول انفاذ قانون جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بشأن الرعاية الصحية وبشأن التدابير اللازمة لزيادة تحسين الوقاية الصحية" . ويتضمن هذا المرسوم حكما ينص بالتحديد على الأخذ بأشكال وأساليب تتسم بمزيد من الفعالية في تحسين الصحة وفي الرعاية الطبية العلاجية والوقائية للمرأة والطفل ؛ وبناء وحدات اضافية من مستشفيات الأطفال والمستوصفات والمراكز الاستشارية للمرأة والطفل ؛ وحظر تعيين المرأة في وظائف تتطلب جهدا غير عادي أو تضر بصحتها ؛ وزيادة التوسع (مع تحسينات انشائية) في شبكة مراكز الأطفال للمرحلة ما قبل المدرسية وبيوت الأطفال الصيفية ذات الحدائق في الأرياف ، ومخيمات الرواد ، ومصحات الأطفال .

ويوجد حاليا ٨٨٠ مرفقا استشفيائيا في الجمهورية مقابل ٨٧٣ في عام ١٩٨٠ . ووجد في عام ١٩٨٥ ، ١٢٩ر٦ سريرا في المستشفيات لكل ٠٠٠ ١٠ ساكن (مقابل ١٢٥ر٢ في ١٩٨٠) . وزاد عدد المؤسسات الطبية التي توفر الخدمات المستوصفية للمرضى الخارجيين من أفراد الشعب من ٣١٩ ١ في ١٩٨٠ الى ٣٢٥ ١ في ١٩٨٥ (مقابل ٣١٩ ١ في عام ١٩٨٠) ، وعدد أسرّة الحمل والولادة ٤٦٨ ٧ سريرا (مقابل ٢٦٩ ٧ في عام ١٩٨٠) ، وعدد المكاتب الاستشارية المعنية بشؤون المرأة ، ومستوصفات الأطفال ومراكز المرضى الخارجيين ٦٧٣ (مقابل ٦٢٣ في عام ١٩٨٠) . ووجد أثناء عام ١٩٨٥ نفسه ٣٧ر٣ طبيبا لكل ٠٠٠ ١٠ ساكن (مقابل ٣٣ر٩ في ١٩٨٠) .

وتوفر الرعايه للام والطفل في جمهورية بييلوروسيا عن طريق شبكة متسعة من المرافق الطبية العامة (بما في ذلك العلاج والوقاية) للنساء والأطفال . وتنطوي هذه الرعاية على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة العاملة أثناء قيامها بوظيفتها. وهناك جوانب أخرى لهذا النظام هي : توفير المساعدة الاجتماعية للأم والطفل ؛ العناية الطبية المجانية بالأم والطفل ؛ دفع استحقاقات الحمل والولادة ، وعلاوات العلاج الطبي للأطفال ، والمعونة للأمهات عديمات الأزواج والأمهات ذوات الأسر الكبيرة . وتعمل مؤسسات رعاية الأم والطفل وفقا لمنهج الفحص والعلاج المستوصفي . وقد أنشئت أقسام خاصة بالطب الوقائي وعلاج العقم لدى المراكز الاستشارية المعنية بالمرأة . وتوضع الحوامل تحت الملاحظة المنتظمة ، وهن يتلقين رعاية منزلية . وتوفر المساعدة الطبية الداخلية للأمهات في المدن والمناطق الريفية ، وذلك لجميع النساء اللواتي على وشك الوضع واللواتي وضعن مؤخرا . ولا يجوز وضع أي عقبات تحول دون توظيف المرأة الحامل أو الأم المرضع . وبموجب التشريعات الجنائية للجمهورية ، يقع الموظفون المسؤولون الذين تثبت ادانتهم برفض توظيف امرأة حامل أو أم مرضع ، تحت طائل العقوبة على شكل أشغال تأديبية لفترة لا تزيد عن السنة ، أو الاعفاء من المنصب (المادة ١٣٦ من المدونة الجنائية لجمهورية بييلوروسيا) . وينص القانون أيضا على نظام يقضي بيوم عمل خاص للأمهات العاملات والنساء اللواتي لديهن أطفال دون السنة . وتحظى هؤلاء النسوة ، بالاضافة الى الفترة العمومية للراحة وتناول الوجبات الغذائية المتاحة لهن ، بفترات اضافية

Digitized by UN Library Geneva

تتخلل ساعات العمل كي يرضعن أطفالهن . ويجب ألا تقل مدة هذه الفترات عن ٣٠ دقيقة لكل فترة وأن تمنح هذه كل ثلاث ساعات على الأقل . ولا يجوز توظيف الحامل والمرضع وكذا التي لديها أطفال دون السنة ، في العمل الليلي أو العمل الاضافي أو العمل في الأيام التي لا تعتبر في العادة من أيام العمل ، كما لا يجوز ايفادهن في بعثات، وذلك من أجل تلطيف ظروف عملهن .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، اتخذت لجنة الدولة للشؤون العمالية والاجتماعية في الاتحاد السوفياتي والمجلس النقابي لعموم الاتحادات قرارا يوافقان بموجبه على "القواعد الخاصة بنظام وشروط تطبيق منهج ساعات العمل المرنة للنساء ذوات الأطفال".

ولا توجد قيود في جمهورية بييلوروسيا على الحق في الأمومة أو على حجم الأسرة. ويترك أمر تنظيم الأسرة ، بما فيه تقرير عدد الأطفال ، للزوج والزوجة وحدهما . والاجهاض جائز قانونا . وليس هناك ما يحول دون حصول الجمهور على وسائل منع الحمل . وفي الوقت نفسه يعمد الى تشجيع الأمومة عن طريق الحوافز المادية والمعنوية على أنواعها . وقد استحدث لقب "الأم البطلة" ووساما "مجد الأمومة" و "نبوط الأمومة". وللأمهات اللواتي لديهن عدد كبير من الأطفال الحق في طائفة كاملة من العلاوات والاستحقاقات الخاصة ، بما في ذلك الحق في التقاعد على المعاش في سن أصغر .

التعليق على المادة ١٣

تتمتع المرأة العاملة بعدد من الامتيازات في اطار نظام الضمان الاجتماعي الذي تموله الدولة .

وتستخدم أموال الضمان الاجتماعي لدفع الاستحقاقات الى المرأة العاملة في حالة فقدانها المؤقت للقدرة على العمل ، وفي حالة الحمل والأمومة والولادة ، ورعاية الأطفال المرضى ، ومعاشات الشيخوخة والعجز ، وفقدان المعيل ، وكذا لجوازات السفر الى المصحات ودور الراحة ، والى مخيمات الرواد بالنسبة لأطفالها .

وقد وسع نطاق هذه الاستحقاقات الخاصة الى حد كبير في السنوات الأخيرة بموجب مراسيم صادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بييلوروسيا ومجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا .

وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٨١ ، اعتمدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بييلوروسيا ومجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا مرسوما بعنوان "بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المزيد من المعونة الحكومية للأسر ذات الأطفال" . وينص هذا المرسوم بوجه خاص على التدابير التالية : التوسع في شبكة رياض الأطفال ودور الحضانة النهارية ، والمدارس والمجموعات النهارية الاضافية ، ومخيمات الرواد وغير ذلك من مؤسسات رعاية الأطفال ؛ والأخذ على نحو موسع بالممارسة القائمة على عدم التفرغ للعمل (باختصار ساعات العمل في اليوم أو أيام العمل في الأسبوع) للمرأة ، وبنظام الساعات المرنة ؛ وادخال التحسينات على الظروف الوظيفية للمرأة العاملة بما في ذلك زيادة معدل تحريرها من العمل الشاق وأشكال العمل الأخرى المضرة بالصحة ، وتقليل عدد

Digitized by UN Library Geneva

النساء اللواتي يعملن في نوبات ليلية بنسبة ملحوظة ؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للأسر ذوات الأطفال وللأزواج حديثي الاقتران ؛ وتوفير المزيد من الفرص لتمتع الأسرة بالراحة والاستجمام ؛ وادخال المزيد من التحسينات على نوعية الرعاية الطبية للنساء والأطفال وعلى عمل المراكز الاستشارية المعنية بالمرأة ، ومستوصفات الأطفال ، ومؤسسات رعاية القبالة وأمراض النساء ؛ وادخال التحسينات على نوعية المراقبة المستوصفية للحوامل والأطفال ؛ وايلاء مزيد من الاهتمام الى مشاكل الارتقاء برعاية الأم والطفل وتعزيز العلاقات الزوجية والأسرية وتنشئة الأطفال ؛ والأخذ بمناهج أفضل وأكثر فعالية تنشر في صفوف الجمهور صورة للأسرة بوصفها احدى مصادر القوة المعنوية الهامة في المجتمع الاشتراكي ؛ وزيادة الاهتمام بواجب تعزيز مكانة الأمومة ؛ وخلق مناخ يساعد على زيادة اهتمام الجمهور بالأسرة واحترامه لها ، والأخذ بأساليب تسمح بتمتع الأسرة بالراحة والاستجمام على نحو سليم ؛ ومضاعفة العمل في صفوف الشباب للدعوة للأسلوب الاشتراكي في الحياة ولغرس شعور بالمسؤولية تجاه الأسرة والمجتمع . وسلوك ينطوي على احترام الأطفال والنساء والأمهات والأشخاص المسنين .

في عام ١٩٨٥ ، حصلت النساء العاملات على ٤٩ر١ مليون روبل في صورة استحقاقات خاصة بالعناية بالأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة الواحدة . وتم ادخال استحقاق يمنح مرة واحدة للعاملات عند ولادة الطفل ، ويمنح أيضا للنساء اللائي يتفرغن لمتابعة الدراسة ؛ وفي عام ١٩٨٥ ، أنفق ما مجموعه ٧ر١٠ مليون روبل على هذا النوع من الاستحقاقات . ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، بدأ دفع علاوات شهرية من الدولة للأمهات العوازب عن كل طفل . وفي الوقت نفسه ، زيد حد الأحقية العمري بالنسبة الى علاوات الأطفال من ١٢ الى ١٦ سنة (و ١٨ سنة في حالة الطلاب) .

ومنذ عام ١٩٨١، بات يحق للنساء اللائي لديهن طفلان أو أكثر ممن تصل أعمارهم الى ١٢ سنة الحصول على فترة إجازة اضافية مدتها ثلاثة أيام للعناية بالأطفال، ويجوز تمديدها ، بدون أجر ، الى اسبوعين .

وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥، اعتمدت الحكومة مرسوما صادرا عن مجلس وزراء جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية " بشأن التدابير الرامية الى تشييد دور سكنية تعاونية للشباب " ، ينص ، بصفة خاصة ، على منح شروط تفضيلية معيّنة بالنسبة الى الاقراض والسداد الى الزوجين من الشباب .

ومن المواضيع ذات الاهتمام الكبير في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الحرص على أن تهيّأ للجمهور . بمن في ذلك النساء ، الظروف الضرورية للانخراط في أنشطة التربية البدنية والرياضة . وفي الوقت الحاضر، يوجد ١٥٩ حلبة مدرّجة للألعاب الرياضية و ٠٠٠ ١٦ ملعب لكرة القدم وغيره من الملاعب الرياضية في الجمهورية . وفي عام ١٩٨٥، كان هناك ٣ر٣ ملايين شخص يشتركون بانتظام في أنشطة التربية البدنية والرياضة (١ر٩ مليون في عام ١٩٨٠) ، ٤٠ في المائة منهم من النساء .

وفي عام ١٩٨٥ ، كان هناك نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص قضوا فترة استجمام في بيوت الاستراحة ودور الاقامة التي توفر الطعام والمنامة ، ونحو ٠٠٠ ٥٠ شخص ارتادوا المراكز

Digitized by UN Library Geneva

الترفيهية في أوقات الفراغ ، وما مجموعه ٠٠٠ ٦٩٦ ١ شخص من روّاد مرافق قضاء العطلات أو السياحة . وخلال السنة نفسها ، قدمت المنشآت السياحية البيلوروسية التابعة لنقابات العمال وحدها خدماتها الى ٠٠٠ ٥٠٨ سائح و ٨ر١ ملايين شخص من الذين قضوا عطلاتهم فيهم ، ومن هذا العدد ، بلغت نسبة النساء أكثر من ٧٠ في المائة . وفي عام ١٩٨٥ أيضا ، كان هناك ٣٧٢ ٦ منشأة من نوع النادي في الجمهورية (مقابل ٣١١ ٦ منشأة عام ١٩٨٠) .

تعليق على المادة ١٤

تتمتع النساء الريفيات في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، بجميع الحقوق المتوخاة في دستور الجمهورية وبجميع الامتيازات والمزايا المنصوص عليها بموجب التشريع السوفياتي . فهن يمارسن على نحو كامل حقوقهن في التعليم والتدريب المهني ، وفي حرية اختيار المهنة أو الوظيفة ، وفي التكافؤ في الأجر على العمل المتكافىء .

ويرتبط مستوى تنمية الانتاج الزراعي في الجمهورية ارتباطا وثيقا بعمل المختصين الزراعيين . وفي الوقت الحاضر ، تبلغ نسبة النساء نحو ٤٠ في المائة من عدد المختصين الزراعيين ذوي التعليم العالي والذين يعملون في مناصب ذات صلة بالانتاج وأكثر من ٥٣ في المائة من عدد أولئك العاملين الحاصلين على تعليم ثانوي اختصاصي. وحاليا ، يجري تدريب المختصين الزراعيين من ذوي المؤهلات الدراسية العالية والمتوسطة ، بمن فيهم النساء ، في أربع مؤسسات للتدريب الاختصاصي ذات مستوى متقدم و ٢٧ منها ذات مستوى ثانوي موجودة في الجمهورية . ويركز الاهتمام الخاص على تدريب العاملين الرئيسيين من أجل المهن التي يشتد عليها الطلب : عاملون لتشغيل الحلاّبات الآلية ، عاملون للاشراف على مزارع تربية وتسمين المواشي ، عاملون لتحضير العلف ، الخ . وفي عام ١٩٨٣ ، ازداد عدد النساء اللائي تلقين التدريب من أجل هذه الوظائف وغيرها بمعامل قدره ٣ر٤ بالمقارنة مع رقم عام ١٩٧٦ . وتوفر فرص العمل لجميع النساء الراغبات في العمل في الزراعة . وهن يمثّلن نحو نصف عدد أعضاء المزارع الجماعية .

وفي السنوات الأخيرة ، تم اتخاذ عدد من التدابير لزيادة تحسين الظروف العملية والمعيشية للنساء، ولتحسين الحفاظ على صحتهن وحمايتهن أثناء العمل ، ولادخال مزايا وأشكال خاصة اضافية من المساعدة الاجتماعية من أجل النساء العاملات ، ويشمل ذلك من لديهن أطفال . وقد استكملت ميكنة العمليات الانتاجية مثل زراعة وحصاد الحبوب ومحاصيل التخزين في الصوامع ، وزراعة البطاطس والعناية الحقلية بها . كما تم تحقيق مستوى رفيع من الميكنة في جني البطاطس والكتّان وفي استخدام الأسمدة المعدنية. وهذا الأمر جعل من الممكن تخفيف عبء العمل على أكثر من ٠٠٠ ٧٠ امرأة ممن يعملن في الانتاج الزراعي . وتوفر للنساء العاملات في تشغيل المعدات الآلات الزراعية من أحدث التصاميم . ومعايير الناتج بالنسبة الى النساء العاملات في تشغيل المعدات هي أدنى بنسبة ١٠ في المائة مما هي بالنسبة الى نظرائهن من الذكور ، كما أن الستة أيام

Digitized by UN Library Geneva

الاضافية على الاجازة المعمول بها بالنسبة الى عمال تشغيل المعدات من الذكور تجري الآن زيادتها الى ١٢ يوم عمل بالنسبة الى عاملات التشغيل . وأما الأحقية في الحصول على المعاشات التقاعدية عند الشيخوخة بشروط تفضيلية فتبدأ في حالة النساء عند بلوغ ٥٠ سنة من العمر وبعد ١٥ عاما من الخدمة .

ولغرض الوقاية من الأمراض المهنية ، يجري انشاء مستوصفات وقائية تقدم أساليب متخصصة في مواقع الانتاج الزراعي .

وتعمل المزارع الجماعية بحسب نظام يجمع بين الأجر النقدي المضمون والدفعات الاضافية بمثابة علاوات على تجاوز معدل الانتاج عن كل هكتار واحد من المحصول أو، في حالة تربية المواشي ، تجاوز معدل الانتاجية المخطط له . وان الارتفاع في انتاجية العمل يحقق تحسنا مطردا في مستويات معيشة السكان الريفيين ، كما ان طريقة حياة النساء في الريف تتجه على نحو متزايد الى التشابه مع طريقة حياة النساء اللائي يعملن في القطاع الصناعي . وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ ، كان هناك زيادة مضاعفة بمقدار مرة ونصف مرة في الأجور التي يكسبها عمل المزارع الجماعية ؛ ومن المنتظر أن تزداد هذه الأجور بنسبة اضافية تتراوح بين ١٧ و ١٩ في المائة خلال فترة السنوات الخمس المقبلة .

كما تتمتع النساء في المناطق الريفية بالامتيازات نفسها أسوة ببقية السكان الاناث في الجمهورية . وهناك تدابير احتياطية في حالتهن أيضا لمنحهن علاوات الأطفال واستحقاقات خاصة للحوامل والأمهات المرضعات ، ولمنحهن الاجازات المدفوعة وغير المدفوعة الأجر من أجل الحمل والأمومة ورعاية الأطفال في حالة المرض . وبالاضافة الى ذلك ، فان النساء الريفيات مشمولات أيضا بالأحكام التشريعية التي تحظر تشغيل النساء في المهن التي تنطوي على ظروف عمل شاقة وضارة بالنسبة اليهن . والمبالغ التي تنفق على المعاشات التقاعدية والعلاوات وكذلك على التعليم والرعاية الصحية من أجل السكان الريفيين تموّل من ميزانية الدولة ومن صندوق الضمان الاجتماعي المركزي الخاص بأعضاء المزارع الجماعية .

وخلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ ، ازدادت ميزانية نظام الضمان الاجتماعي التابع للدولة وصندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعمال المزارع الجماعية في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من ٥٠٤٫٩ ملايين روبل الى ٨٣٧٫٢ مليون روبل .

وفي عام ١٩٨٠ ، كان هناك زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في استحقاقات المعاش التقاعدي الدنيا التي تمنح لعاملات المزارع الجماعية . ومنذ عام ١٩٨٥ ، تحققت زيادات ، بالنسبة الى أعضاء المزارع الجماعية ، في استحقاقات المعاش التقاعدي الدنيا على الشيخوخة والعجز وفقدان العائل ، كما ارتفعت مستويات دفع المعاش التقاعدي التي حددت قبل أكثر من ١٠ سنوات مضت . وعلاوة على ذلك ، أدخلت مزايا اضافية ، واتخذت تدابير بغية زيادة عدد بيوت الاقامة التي توفر الطعام والمنامة للمحالين على المعاش التقاعدي والمعوقين في المواقع الريفية .

Digitized by UN Library Geneva

وفي ٥ أيار/مايو ١٩٨١، اعتمد مرسوم صادر عن مجلس وزراء جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، بعنوان " بشأن المزايا الضريبية المحلية الاضافية". وينص هذا المرسوم، بصفة خاصة، على الاعفاء من الضريبة المفروضة على مالكي الأبنية وضريبة الأرض بالنسبة الى المواطنين البالغين ٦٠ سنة وما فوقها من العمر في حالة الرجال و ٥٥ سنة وما فوقها من العمر في حالة النساء، عندما لا يكون لديهم أي مورد للدخل سوى الدخل الذي يحصلون عليه من الأرض الزراعية المخصصة لهم شخصيا والتي تشكل اعانة لهم.

وخلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، سوف يتم بناء دور سكنية في المناطق الريفية مساحتها الاجمالية ١١ ١٨٠ ٠٠٠ متر مربع، وهي أكثر بمقدار مرة ونصف مرة المساحة التي خصصت لذلك خلال فترة السنوات الخمس السابقة. وبالاضافة الى ذلك، سوف يتم توسيع نظام منشآت رياض الأطفال لكي يستوعب عددا اضافيا مقداره ٨٧ ٠٠٠ طفلا.

ويواكب النشاط الاقتصادي الذي تقوم به النساء الريفيات مستوى عال من النشاط العام والسياسي. فهؤلاء النساء ممثلات في مجالس نواب الشعب، بما في ذلك مجلس السوفيات الأعلى في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية. والنساء ينتخبن لتولي المناصب القيادية في الحزب، ورابطة الشبيبة الشيوعية (كومسومول)، والمنظمات النقابية، ويمكن أن يوجد بينهن رئيسات للمزارع الجماعية ومزارع الدولة وعضوات ومديرات في التعاونيات الاستهلاكية.

تعليق على المادة ١٥

ينص دستور جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بوضوح على أن كافة مواطني الجمهورية، بصرف النظر عن جنسهم وغير ذلك من الاعتبارات، متساوون أمام القانون (المادة ٣٢) وأمام المحاكم (المادة ١٥٥). ويستند نظام القضاء في الجمهورية الى هذه المبادئ نفسها. وبالاضافة الى ذلك، فان ادارة الشؤون القضائية لا تقوم بها سوى المحكمة، والتي يكون فيها القضاة والمستشارون الشعبيون (القضاة المعاونون المنتخبون) مستقلين وخاضعين للقانون فقط.

ويوجد في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية شبكة من الهيئات التي ترصد مراعاة حقوق النساء الدستورية. وواحد من المواقع الرئيسية في هذه الشبكة مخصص للجنة التابعة لمجلس السوفيات الأعلى في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والمعنية بظروف العمل والمعيشة الخاصة بالمرأة وبحماية الأمهات والأطفال، وهي منوطة بصلاحيات واسعة. وبموجب المادة ١١٢ من دستور جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية فان "كل الهيئات والمنظمات العامة التابعة للدولة وغير الحكومية، وكذلك الموظفين الرسميين، ملزمون بتنفيذ شروط لجان مجلس السوفيات الأعلى في جمهورية

Digitized by UN Library Geneva

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ... وتخضع توصيات اللجان الى المراجعة الالزامية من جانب الأجهزة والمؤسسات والمنظمات التابعة للدولة والعامة . ويجب ابلاغ اللجان في غضون مهلة محددة بنتائج المراجعة أو بالتدابير المتخذة" .

وان المسؤولية النهائية عن الاشراف على مراعاة القوانين على نحو دقيق وموحد ، بما في ذلك القوانين التي تضمن حقوق النساء والرجال على حد سواء ، من جانب جميع الوزارات والادارات والمنشآت والمؤسسات والمنظمات التعاونية والعامة ، وموظفيها الرسميين ، ضمن أراضي جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تقع على عاتق المكاتب الفرعية التابعة لمكتب النائب العام . وأما هيئة المحامين المعتمدين للمرافعة فهي متاحة لتقديم المساعدة الى المواطنين في الجمهورية في الشؤون القانونية . ويسند دور هام في كفالة مراعاة حقوق المرأة الى النقابات العمالية ، وهي ، اذ تعمل من خلال شبكة واسعة من المفتشين التقنيين والقانونيين واللجان الخاصة ، تشرف وترصد التقيد بالقوانين التشريعية بشأن عمالة المرأة .

ونتيجة لكل هذه العوامل ، فقد أنشأت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية نظاما من أجل توفير الحماية القانونية لمواطنيها ، بمن فيهم النساء ، يقوم على أساس من المساواة المطلقة .

تعليق على المادة ١٦

تنص المادة ٥١ من دستور جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على ما يلي :

" الأسرة مشمولة بحماية الدولة . ويقوم الزواج على الرضا الطوعي من المرأة والرجل معا . ويتمتع الزوجان بالمساواة التامة في الحقوق في العلاقات الأسرية .

"وتبدي الدولة اهتماما بالأسرة من خلال انشائها وتطويرها لشبكة واسعة من المنشآت الخاصة بالاطفال ، ومن خلال تنظيم وتحسين الخدمات التي توفر أسباب الراحة ومرافق الطعام العامة ، ومن خلال دفع استحقاقات مالية عند ولادة الطفل ، وذلك بمنح استحقاقات علاوات الى الأسر العديدة الأطفال ، ومن خلال الأشكال الأخرى من المزايا والمساعدات الأسرية كذلك ."

ويضع الدستور شرطين رئيسيين لعقد الزواج وهما : الرضا المتبادل بين الشخصين المتعاقدين على الزواج ، وبلوغهما السن الجائزة للزواج (١٨ سنة) . ويؤدي عدم الامتثال الى أي من هذين الشرطين الى اعتبار الزواج باطلا ولاغيا .

وأما المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات في العلاقات الأسرية فقائمة بموجب القانون بالنسبة الى كافة مواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، حسبما هو منصوص عليه في المادة ٤ من مدونة قوانين الزواج والأسرة في الجمهورية :

Digitized by UN Library Geneva

"يتمتع كافة المواطنين بالمساواة في الحقوق في العلاقات الأسرية .

"يحظّر القانون أي تقييد مهما يكن مباشر أو غير مباشر على حقوق الزوجين أو تحديد أي ميزات مباشرة أو غير مباشرة عند ابرام الزواج وفي نطاق العلاقات الأسرية وذلك بسبب الأصل والوضع الاجتماعي والمالي والجنس والتعليم واللغة والموقف من الدين وطبيعة المهنة ومكان الاقامة وغير ذلك من الاعتبارات."

ووفقا لتشريعات الزواج والأسرة في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يجب أن يتمتع الزوجان كلاهما على نحو متساو بالحقوق الشخصية للزوجين ، بما في ذلك الحق في اختيار اسم عند ابرام الزواج ، والحق في التسوية بالتراضي للمسائل المتعلقة بتربية الأطفال ، والحق في حرية اختيار وظيفة أو مهنة وكذلك مكان الاقامة .

وأما في الحالات التي يتعذر فيها الاستمرار في المعاشرة بين الزوجين والحفاظ على الأسرة ، فيفصم رباط الزواج من خلال الطلاق (المادة ٣٥ من مدونة قوانين الزواج والأسرة في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) . ويجوز فسخ الزواج في أحد مكاتب السجل المدني في حال اتفاق الزوجين كليهما على ذلك وفي حال عدم وجود أطفال قصّر ، أو يجوز فسخه في محكمة قانونية . وحيث أن عقد الزواج يقتضي ، بمثابة شرط لازم ، رضا كلا الطرفين المتعاقدين على الزواج ، فمن الجائز ، وفقا لقوانين الجمهورية ، أن يبدأ أي من الزوجين أو كلاهما باجراءات الطلاق ؛ ولكن حرصا على مصلحتي الأم والطفل ، يحظر القانون فسخ الزواج بدون رضا الزوجة اذا كانت حاملا أو كانت أما لطفل حتى السنة الواحدة من عمره (المادة ٣٣ من مدونة قوانين الزواج والأسرة) .

وعند توزيع المقتنيات التي تشكل الملكية المشتركة في الزواج ، فان المحكمة تعمل دائما بموجب المبدأ الذي يقضي بأن يحصل كلا الزوجين على حصة متساوية . وفي كل حالة من الحالات بمفردها ، يجوز للمحكمة ، بعد أن تضع في الاعتبار مصلحة الأطفال القصّر ، أن تسمح بالخروج على مبدأ الحصة المتساوية بين الزوجين عند التصرف بالممتلكات الزوجية المشتركة (المادة ٢٢ من مدونة قوانين الزواج والأسرة) . ووفقا للحق الذي تقره المادة ٤٣ من مدونة قوانين الزواج والأسرة ، فان أيا من الزوجين الذي غير اسمه الى اسم آخر حينما عقد الزواج ، يجوز له ، بعد أن يتم فسخ الزواج ، أن يستمر في استخدام هذا الاسم أو يجوز له أن يستأنف استخدام الاسم الذي كان يدعى به قبل الزواج ، ان أراد ذلك . ولدى اصدار الحكم بشأن فسخ الزواج ، عندما يكون هناك خلاف بين الزوجين على مع من سيعيش الأبناء بعد أن يتم فسح الزواج ، وكذلك على أي من الوالدين سيكون مطالبا بدفع نفقات اعالة الأبناء وما هو مقدارها ، فان المحكمة تقرر من من الأبناء سيوضع في حضانة أحد الوالدين وكذلك من من الوالدين سيكون مطالبا بدفع نفقات اعالة الأبناء ومقدارها .

ولا يجوز أن تمارس الحقوق الوالدية بطريقة تتعارض مع مصلحة الأبناء . اذ ينبغي أن ترجح مصلحة الأبناء عند تسوية أي مسألة من المسائل التي تتعلق بهم ، بما في ذلك اختيار اسم الطفل ولقبه والطريقة التي يتعين من خلالها على أحد الوالدين الذي يعيش منفصلا عن الطفل أن يشترك في تربيته وفي التواصل معه .

Digitized by UN Library Geneva

وفي السنوات الأخيرة اتخذت تدابير اضافية بغية توفير مزيد من الدعم المادي للأطفال في كنف الوالدين اللذين يقصران فيما عليهما من التزامات النفقة .

ففي شباط/فبراير ١٩٨٤ ، اعتمدت الحكومة مرسوما صادرا عن مجلس الوزراء "بشأن ادخال علاوات مؤقتة من أجل الأطفال القصّر خلال المدة المقضية في البحث عن الوالدين اللذين يتهربان من دفع الاعالة" . وبموجب هذا المرسوم ، فان دفع العلاوات الخاصة بالأطفال القصّر ، خلال الوقت الذي يضيع في البحث عن الوالدين اللذين قصرا في الوفاء بما عليهما من التزامات الاعالة ، يكون من مسؤولية سلطات الضمان الاجتماعي التابعة لجمهوريات الاتحاد . وفي هذا الصدد ، فقد تم فتح حساب خاص لدى المصرف الحكومي من أجل جمع وتوزيع الاعتمادات المرصودة لدفع تلك العلاوات .

وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اعتمد مرسوم صادر عن مجلس السوفيات الأعلى في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية "بشأن ادخال بعض التغييرات على اجراءات تدقيق مدفوعات الاعالة الخاصة بالأطفال القصّر" ، أدى الى تبسيط الاجراءات القضائية المتعلقة باسترداد مدفوعات الاعالة لصالح المدّعية وكذلك الى اختصار مدة النظر في الدعوى .

وبحسب أحكام مدونة قوانين الزواج والأسرة في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (المادتين ١١٤ و ١٥٤) ، فان كافة مواطني الجمهورية ممن بلغوا سن الرشد لهم الحق في القيام بدور الوصي على الطفل ودور الوالد بالتنشئة والوالد بالتبني ، بصرف النظر عن جنسهم ، باستثناء الأشخاص الذين يكونون قد حرموا من حقوقهم الوالدية أو الذين يكون قد تقرر ، بحسب الطريقة المنصوص عليها بموجب القانون ، اعتبارهم فاقدي الأهلية القانونية أو غير حائزين سوى على أهلية محدودة .

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمد قانون الاسكان في جمهورية بييلورسيا الاشتراكية السوفياتية ، وتنص المادة ٤٤ منه على أنه ينبغي توفير السكن ، على أساس الأولوية ، الى الأشخاص الذين هم في حاجة الى شروط سكنية محسنة ، ومنهم بصفة محددة ، الأمهات اللواتي منحن لقب "الأم البطلة" أو وسام "تمجيد الأمومة" أو "ميدالية الأمومة" ، والأسر العديدة الأبناء والأمهات العوازب والأسر عقب ولادة توأم لديها .

وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، اعتمد مرسوم صادر عن مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ومجلس نقابات عمال جمهورية بييلوروسيا ، عنوانه "بشأن الموافقة على القواعد الخاصة بتسجيل المواطنين الذين يطلبون شروطا سكنية محسنة والخاصة بتوزيع المساكن في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية" . وبحسب هذه القواعد ، يتم توفير المساكن على أساس الأولوية ، وبصفة محددة ، الى الأمهات اللواتي منحن لقب "الأم البطلة" أو وسام "تمجيد الأمومة" أو "ميدالية الأمومة" ؛ والى الأسر العديدة الأبناء ، ومنهم ثلاثة أو أكثر من الأطفال القصّر أو المعالين من الوالدين؛ والى الأمهات العوازب ؛ والى الأسر التي ولد توأم لديها .

* * *

وكما هو بيّن من المعلومات المقدمة في هذا التقرير ، فان جمهورية بييلورسيا الاشتراكية السوفياتية ، بصفتها طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، تنفذ جميع أحكامها على نحو لا تحيد عنه .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva